الجلسات: منع الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت المؤيدون- المعارضون- الممتنعون
٦١٠٦ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩	رسالة مؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة (S/2009/176)				S/PRST/2009/7
٦١٤١ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩	رسالة مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة (S/2009/271)	مشروع قرار مقدم من جمهورية كوريا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، واليابان (S/2009/301) رسالة من الممثلة الدائمة لمنغوليا لدى الأمم المتحدة بشأن التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ (S/2009/274).	**المادة ٣٧** جمهورية كوريا	جميع أعضاء المجلس، وجمهورية كوريا	القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) ١٥ - لا أحد - لا أحد

٣٧ - عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

عرض عام

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس ثلاث جلسات واعتمد بيانا رئاسيا واحدا في ما يتعلق بالبند المعنون ”عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام“. وفي هذه الجلسات، قدم ممثلو إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني إلى المجلس آخر المستجدات بشأن وضع مبادرة ”الأفق الجديد“ التي تهدف إلى تشكيل جدول أعمال فريد للشراكة على الصعيد العالمي من أجل حفظ السلام ووضع استراتيجية جديدة للدعم الميداني لبعثات حفظ السلام. وناقش المجلس أيضا الدور الذي تقوم به البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وتمويل عمليات حفظ السلام ودعمها، والشراكات مع المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات، والأبعاد السياسية لعمليات السلام، من بين مواضيع أخرى.

٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩: التحديات التي تواجهها عمليات حفظ السلام

في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أوجز وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ووكيلة الأمين العام للدعم الميداني والممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم

المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في إحاطاتهم المقدمة إلى مجلس الأمن التحديات الرئيسية التي تواجه عمليات حفظ السلام وتناولوا تفاصيل استراتيجية الدعم. وأفاد الأمين العام لعمليات حفظ السلام أنه من الجلي أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تتحمل ما هو فوق طاقتها، من الناحيتين التشغيلية والسياسية على حد سواء. وفي ما يتعلق بالدعم السياسي، شدد على أنه عندما تتعرض العمليات للاختبار بفعل الظروف، يكون الصوت الموحد للمجلس وممارسة الضغط السياسي وراء الكواليس من جانب الأطراف الفاعلة في المجلس وبلدان المنطقة أمورا بالغة الأهمية. ويمكن للدعم السياسي المقدم من المجلس أن يساعد بطرق أخرى أيضا، على سبيل المثال بحشد القوات والموارد الأخرى من خلال الاتصالات والمشاركات الثنائية مع البلدان التي يرتقب أن تساهم بقوات وبأفراد شرطة[٦٩٢]. ولاحظت وكيلة الأمين العام للدعم الميداني أن إدارة الدعم الميداني هي الإدارة الأحدث في منظومة الأمم المتحدة، وأن إنشاءها أدى أيضا إلى إيضاح الهدف بشكل أكبر في ما يتعلق بالدور الذي يتوقع أن تقوم به. وأعربت عن قلقها من أن حجم التحديات التنفيذية كثيراً ما يحول الانتباه عن إجراء تقييم أكثر شمولية لكيفية إيجاد نهج استراتيجي بدرجة أكبر للقيام بالعمل وتحقيق أنواع وفورات الحجم التي يتوقعها المرء من عملية عالمية. وأشارت إلى أن الإدارة تنظر في عدة مقترحات، بما في ذلك زيادة استخدام مراكز الدعم التي يمكنها تقديم خدمات الدعم من مواقع أكثر أماناً للبعثات في المنطقة؛ و تفويض المزيد من السلطات الإدارية للمديرين في الميدان؛ وإيجاد نهج متنوع لتدبير البضائع والخدمات؛ ووضع نهج أكثر ذكاء للتكنولوجيا وذلك من خلال استخدام تطبيقات مختلفة في إنجاز مهام الطيران واستخدام المعدات والدعم العسكري والاستجابة السريعة[٦٩٣]. وبين الممثل الخاص للأمين العام التحديات التي تواجه حفظ السلام، بما في ذلك مسائل متى ينبغي نشر البعثات، وما هي المهام التي ينبغي أن تقوم بها، وكيفية جعلها أكثر فعالية، مستفيدا من خبرته الخاصة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (بعثة هايتي)[٦٩٤].

ووافق أعضاء المجلس وغيرهم من المتكلمين على أن تقرير الفريق المعني بعمليات السلام، الذي ترأسه الأخضر الإبراهيمي[٦٩٥]، لا يزال مهما كأساس لأي مناقشة عن حفظ السلام. وشددوا على التحديات في المجالات التالية: تمويل ودعم حفظ السلام، وشراكات الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية وغيرها، وحماية المدنيين، والأبعاد السياسية لعمليات السلام.

٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩: علاقة مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة

في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، اجتمع المجلس لمناقشة علاقته مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وقدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة إعلامية للمجلس عن مبادرة الأفق الجديد التي أعدتها إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني من أجل تشكيل جدول أعمال جديد للشراكة من أجل حفظ السلام. وقد تلقى المجلس بالفعل موجزا لورقة غفل سوف يجري إصدارها في تموز/يوليه وستركز على أربع نقاط رئيسة هي: (أ) المهام والوظائف الحاسمة الأهمية لحفظ السلام التي تتطلب توافقا متجددا في الآراء؛ (ب) تدابير لتحسين تصميم البعثات ومواردها ونشرها؛ (ج) اقتراحات تتعلق بتقييم القدرات المطلوبة لحفظ السلام في المستقبل وبنائها؛ (د) استراتيجية

(٦٩٢) S/PV.6075، الصفحات ٣-٩.

(٦٩٣) المرجع نفسه، الصفحات ٩-١٣.

(٦٩٤) المرجع نفسه، الصفحات ١٣-١٧.

(٦٩٥) S/2000/809.

لإيجاد نظام للدعم يكون أشد قوة وأكثر مرونة[٦٩٦]. وأبرزت وكيلة الأمين العام للدعم الميداني العديد من المقترحات التي تعمل الإدارة عليها، بما في ذلك استخدام نهج أكثر استهدافا، مع توفير بعض عناصر دعم البعثات على الصعيد العالمي، وعناصر أخرى على الصعيد الإقليمي، والبقية على صعيد كل بعثة بمفردها. وأشارت إلى أنه أصبحت لمعايرة الدعم المقدم طبقا للمراحل المختلفة من دورة حياة البعثة أهمية متزايدة- البداية والاستقرار والنضج والزيادة والانسحاب والتصفية - مع أولويات مختلفة من حيث النشر في كل مرحلة من تلك المراحل[٦٩٧].

واعترف المتكلمون بالتحديات التي تواجهها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك أوجه العجز المالي، ونقص الأفراد العسكريين وغيرهم من الأفراد، وكذلك تحميل عمليات حفظ السلام عموما فوق طاقتها، فرحبوا بالمناقشة كجزء من جهود الإصلاح المستمرة من أجل زيادة فعالية هذه العمليات. وفي معرض الإشارة إلى ضرورة الاستفادة من تقرير الفريق المعني بعمليات السلام وغير ذلك من مقترحات الإصلاح، رحبت الوفود بمبادرة الأفق الجديد من الأمانة العامة، ولا سيما باقتراح وضع جدول أعمال جديد للشراكة من أجل تعزيز وحدة وتماسك الجهات الفاعلة المختلفة وضمان درجة أكبر من المصداقية للبعثات نفسها وتعزيز قدراتها. واتفق المتكلمون على أن نجاح عمليات حفظ السلام الحالية والمستقبلية يتوقف على تعزيز الاتصال الثلاثي بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. ودعا بعض المتكلمين أيضا إلى توسيع نطاق علاقات العمل تلك مع الشركاء على الصعيد الإقليمي، ولا سيما مع الاتحاد الأفريقي، وذلك في إطار الفصل الثامن من الميثاق. واتفق العديد من المتكلمين على أن تنفيذ عمليات حفظ السلام بسرعة أكبر ومرونة أعلى يتطلب إجراء إصلاحات مؤسسية وتنفيذية في آليات الأمم المتحدة للقيادة والرقابة وفي منظومتي المشتريات والإمداد.

٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩: البيانات الرئاسية بشأن حفظ السلام والعلاقات مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة

في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩، أشار وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام في الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى المجلس إلى صدور الورقة غير الرسمية المعنونة ''جدول أعمال جديد للشراكة: رسم أفق جديد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام'' في ١٧ تموز/يوليه. وتعهد بعدة التزامات في ما يتعلق بالتخطيط لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ورصدها ورفع تقارير عنها، بما في ذلك تقديم تقييمات شاملة للمجلس للحالات التي قد تنشر فيها عملية جديدة لحفظ السلام، وتقديم مقترحات لمجموعة كاملة من وظائف الدعم التي يمكن النظر فيها للمساعدة في نشر البعثات، والتشاور مع مجلس الأمن والبلدان المساهمة قبل نشر بعثات التقييم التقني واستخلاص المعلومات منها بشأن النتائج التي توصلت إليها. وأكد أيضا على التزام الأمانة العامة بتعزيز حوار هادف مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في التخطيط لبعثات جديدة وقائمة، وبكفالة أن يتلقى مجلس الأمن، من خلال تقارير الأمين العام، تقييما واضحا للآراء التي يتم تلقيها من تلك البلدان قبل تجديد ولاية البعثة. وذكر أن إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني ستعملان أيضا على وضع معايير قياس مرجعية مناسبة وذات جودة عالية للبعثات، وفقا لفهم شامل للظروف على الأرض، وبحث أفضل الممارسات في وضع المعايير[٦٩٨].

(٦٩٦) S/PV.6153، الصفحات ٣-٧.

(٦٩٧) المرجع نفسه، الصفحات ٧-٩.

(٦٩٨) S/PV.6178، الصفحات ٣-٦.

وأطلعت وكيلة الأمين العام للدعم الميداني المجلس أيضا على المستجدات بشأن التقدم المحرز في وضع الاستراتيجية الجديدة للدعم الميداني، بما في ذلك إصدار ورقة غير رسمية لمنتصف الفترة عن استراتيجية الدعم، وذلك في ٣ آب/أغسطس. وستتوج هذه العملية بتقديم تقرير للأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، في ربيع عام ٢٠١٠. وأوضحت أن الإدارة سوف تلتمس التوجيه من الدول الأعضاء في مجالات إنشاء إطار جديد للدعم من أجل إيصال الخدمات في العمليات الميدانية؛ واعتماد نماذج موحدة لدعم البعثات بهدف تحسين الأطر الزمنية للنشر، وتحقيق وفورات الحجم وتيسير الإشراف؛ والاضطلاع بإدارة الموارد على نحو يلبي الاحتياجات[٦٩٩].وقام قائد قوات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة) بالإبلاغ عن التقدم الذي أحرزته البعثة والدروس المستفادة لعمليات حفظ السلام عموما، بما في ذلك أهمية الأدوات التمكينية الاستراتيجية مثل الطائرات المروحية[٧٠٠].

وأكد المتكلمون مجددا على ضرورة كفالة وضوح ومصداقية ولايات عمليات حفظ السلام، وتوفير ما يقابلها الموارد المناسبة. وأقر المتكلمون بأن أي عملية من عمليات حفظ السلام ليست بديلا عن العملية السياسية بل عنصرا مواكبا لها، مشددين على الحاجة إلى عملية سلام موازية تضم جميع الأطراف. واعترفوا أيضا بالحاجة إلى التماسك والتكامل بين صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية من أجل تحقيق استجابة فعالة لحالات ما بعد النزاع منذ بدايتها. وأكد الكثير من المتكلمين مجددا دعمهم لتوسيع ولايات حفظ السلام من أجل مواجهة الحقائق على الأرض. وشدد المتكلمون على أهمية التعاون الوثيق بين المجلس من ناحية والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة من ناحية أخرى فيما يتعلق بالإشراف الجماعي على عمليات حفظ السلام. ودعا المتكلمون إلى تحقيق المزيد من الاتساق في استخدام معايير القياس المرجعية لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ ولايات عمليات حفظ السلام. وأكد العديد من المتكلمين مجددا على ضرورة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ولاحظ ممثل الاتحاد الروسي أن مشروع البيان الرئاسي لا يركز بقدر كافٍ على دورَي اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ولجنة الأركان العسكرية[٧٠١].

وفي ختام الجلسة، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا[٧٠٢] التزم المجلس فيه بجملة أمور منها تعزيز الشراكة العالمية الفريدة التي تمثلها الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. وأعلن المجلس أنه قد سعى إلى تحسين الحوار الذي يجريه مع الأمانة العامة ومع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة فيما يتعلق بالإشراف الجماعي على عمليات حفظ السلام، وحدد عدة مجالات تتطلب المزيد من التمعن من أجل تحسين إعداد عمليات حفظ السلام والتخطيط لها ورصدها وتقييمها وإتمامها. وأحاط المجلس علما أيضا بالتقييمات والتوصيات الواردة في الورقة غير الرسمية ”الأفق الجديد“ وباستراتيجية الدعم الواردة فيها، وأعرب عن اعتزامه النظر فيها بتمعّن.

(٦٩٩) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٨.

(٧٠٠) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١١.

(٧٠١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢.

(٧٠٢) S/PRST/2009/24. للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الجزء العاشر، القسم الأول، فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام.

الجلسات: عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت المؤيدون- المعارضون- الممتنعون
٦٠٧٥ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩			**المادة ٣٧** ٨ من الدول الأعضاء[أ] **المادة ٣٩** وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ووكيلة الأمين العام للدعم الميداني، والممثل الخاص للأمين العام لهايتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة	جميع أعضاء المجلس، وكل المدعوين	
٦١٥٣ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩			**المادة ٣٧** ١٨ من الدول الأعضاء[ب] **المادة ٣٩** المستشار الأقدم للشؤون السياسية في مكتب المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ووكيلة الأمين العام للدعم الميداني	جميع أعضاء المجلس، وكل المدعوين	
٦١٧٨ ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩			**المادة ٣٧** ٢٢ من الدول الأعضاء[ج] **المادة ٣٩** وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ووكيلة الأمين العام للدعم الميداني، وقائد قوات العملية المختلطة	جميع أعضاء المجلس، وكل المدعوين	S/PRST/2009/24

(أ) الأردن، وأوروغواي، وباكستان، والجمهورية التشيكية، وكندا، والمغرب، والهند، ونيجيريا.

(ب) الأردن، وإسبانيا، وألمانيا، وأوروغواي، وإيطاليا، وباكستان، والبرازيل، وبنغلاديش، والجمهورية التشيكية (باسم الاتحاد الأوروبي)، وجمهورية كوريا، ورواندا، وغانا، وكندا، ومصر، والمغرب (بالنيابة عن حركة عدم الانحياز)، ونيبال، ونيجيريا، والهند.

(ج) الأرجنتين، وأستراليا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وباكستان، والبرازيل، وبنغلاديش، وبيرو، وتايلند، وتونس، وجنوب أفريقيا، والسويد (باسم الاتحاد الأوروبي)، وصربيا، وغواتيمالا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكندا، والمغرب (باسم حركة عدم الانحياز)، والنرويج، ونيبال، ونيجيريا، ونيوزيلندا، والهند.